

النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات و إيجابية التغيير

فرحاتي عمر

قسم الحقوق

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

جامعة محمد خيضر بسكرة

Abstract

Indeed, the gist of this article deals with the analysis of the characteristics of the Arab political systems, from two main angles. The first one includes all the specificities that seems negative in its aspects particularity in the field of human rights. On the other hand, we have the positive aspects of these systems which show all the merits as well as the good sides in terms of multi-parties and others fields.

المخلص :

إن التغييرات التي عرفها العالم منذ بداية عشرية التسعينات في مجال الحريات و حقوق الإنسان أثر على أغلبية النظم السياسية بما فيها النظم العربية التي حاولت التعامل بمرونة مع هذه المستجدات التي حملها فكر العولمة.

انطلاقا من هذا، فإن هذا المقال يركز على تحليل طبيعة النظم السياسية العربية، و هذا من خلال حصر خصوصياتها بشقيها السلبية و الإيجابية و هذا في مجالات مهمة متعلقة بحقوق الإنسان و التعددية و المشاركة السياسية ومركز السلطة التنفيذية بالمقارنة مع المؤسسات السياسية الأخرى. و نخلص في الأخير إلى إعطاء نظرة تفاعلية على إمكانية تعايش و تأقلم النظم السياسية العربية مع التغييرات السياسية التي أفرزتها العولمة.

مقدمة :

تحظى دراسة النظم السياسية بأهمية خاصة، فيها ترتبط كافة الدراسات السياسية، و لذلك كانت موضع اهتمام للمفكرين منذ أقدم العصور، و تعاطم الأمر بشكل كبير منذ بداية عشرية التسعينات مع زيادة الأسس و الأبعاد الغربية و فكر العولمة الذي يعبر عن عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية و الاتصالية و السياسية و الثقافية، تتسم بالسيرورة، و لها مؤشرات يمكن رصدها كميا و كيفيا و عادة ما تكون أحادية من الشمال إلى الجنوب.

و بحكم أن الأنظمة السياسية العربية هي جزء من هذا العالم الذي يتفاعل باستمرار مع التحولات العالمية، كان لزاما متابعة حركية هذه الأنظمة من خلال رصد خصوصياتها التي تعبر عن مزيج بين ما هو عام و ما هو خاص، تجمع بين عناصر الاستمرار و عناصر التغيير.

إن تركيزنا سوف ينصب على التعريف بأهم خصائص النظم السياسية العربية كجزء من مجموعة الدول النامية و كمجموعة متميزة في حد ذاتها. و نتناول في هذا السياق بالذات القضايا المتعلقة بالحريات و التطور الديمقراطي، مقسمين هذه الخصائص إلى قسمين رئيسيين .خصوصيات نراها سلبية، و أخرى إيجابية

أولا الخصائص السلبية:

من بين خصائص النظم السياسية العربية في شقها السلمي أنها جميعها محافظة بوجه عام، ذلك أنها على الرغم من النصوص التي لا تسمح بتغيير قمة النظام و لا هيكله الأساسي استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية على نحو سلمي إذ لم يحدث أن تغير نظام عربي عن طريق عملية سياسية طبيعية، فإما أن تكون بالوفاة الطبيعية أو الاغتيال، أو الانقلابات و هذا باستثناء الجزائر في الفترة الأخيرة. في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، و من ثم نجد أن الحزب الذي تسنده السلطة هو أقوى الأحزاب، و ذلك حتى إن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية، و عليه فإنه يذهب إلى أنه لا توجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية، و هذا بغض النظر عن النصوص الدستورية⁽¹⁾.

و منه فإن عملية اتخاذ القرار و تركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بيد حاكم و جماعة صغيرة من المرئيين و التابعين، إذ أن القيادة هي التي تقرر

الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية و ليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية الملهمه⁽²⁾.

من السلبيات أيضاً أن هناك توجهها في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان، و هذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عدداً من الرؤساء يرى أن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات و برلمانات نيابية تعرقل التنمية و تحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية.⁽³⁾ و يذهب بعض المفكرين في هذا الطرح إلى إعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية العربية و منها أن أربعة بلدان عربية لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة، و هي العربية السعودية و عمان و جيبوتي و ليبيا، و أن ثلاثة أقطار أخرى ممن لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كلياً أو جزئياً، و هي السودان و الكويت و البحرين. و فرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة، حتى غدت في بعضها بمثابة دستور ثان، و هذه الأقطار هي مصر و سوريا و الأردن و العراق و الكويت و البحرين و الصومال و موريتانيا و الجزائر و السودان مؤخراً.

و لم تسجل حالة واحدة تم فيها إلغاء قوانين الطوارئ أو الأحكام العرفية أو جرى فيها إعادة تفعيل الضمانات الدستورية، و هذا ما جعل عدداً لا بأس به من الدول العربية لا توقع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى غاية الآن. و هي دول مجلس التعاون الخليجي الستة، و لم تتضمن جيبوتي و موريتانيا إلا سنة 1990⁽⁴⁾، و هذا بعد الضغط عليها بسحب المساعدات الاقتصادية التي كانت تمنح لها.

إذن عدم الاهتمام بحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية أثر على نهوض مؤسسات قوية، و فاعلة، و قد أوضحت بعض التقارير العالمية هذا الأمر بإحصائيات رسمية، ففي 22 ماي 1991 نشرت إحدى هيئات الأمم المتحدة تقريراً لأحد خبراءها هو "تشارلز نيمز" يصنف دول العالم طبقاً لموقعها من قائمة مختارة من الحقوق و الحريات الأساسية في إطار ما يسمى "دليل حقوق الإنسان في العالم" و قد احتكم إلى أربعين مؤشراً لقياس الحرية^(*) و رتبت الدراسة الدول في ثلاثة مجموعات، أولها الدول المتقدمة في هذا

(*) يتعلق بعضها بالحق في السفر و الانتقال و التجمع و التنظيم السلمي و تعليم الأفكار و التحرر من العمل العسكري و الإعدام خارج نطاق القضاء و الانتقال الغير قانوني، أو حرية المعارضة السياسية و الانتخاب بالافتراء السري في ظل التعددية السياسية و المساواة السياسية...

المجال، و ثانيها الدول المتوسطة، و ثالثها الدول المتأخرة، و شملت تطبيقات جدول الحريات ثمانية و ثمانين دولة من دول العالم من بينها تسعة أقطار عربية، و مما يؤسف له أن واحدا من الأقطار العربية لم يندرج في المجموعة المتقدمة و ظهر فيها قطران عربيان في المجموعة الثانية، و احتلت الأقطار العربية السبعة المتبقية مجموعة المؤخرة ليشغل اثنين منهما مؤخرة المجموعة.

ومن قبل هذه الدراسة صدرت دراسة مهمة أخرى عن مؤسسة Poom بيوم خاصة بالإثنتي عشرة دولة الأسوأ أداء في مجال حقوق الإنسان في العالم، وقد حظيت ثلاثة من الدول العربية مكانا بارزا بين هذه المجموعة. كما تعكس التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واقعا مؤلما لحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية، فهناك انتهاك متواصل للحق في الحياة في إطار المنازعات السياسية و في مجال الحقوق الاقتصادية و الثقافية.

الخاصية الثالثة في الإطار السلبي تكمن في عدم تطبيق النصوص الدستورية، فرغم أن كثيرا من الدساتير العربية تنص على حرية الرأي، و الحق في تكوين الأحزاب إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر و لا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقه و حرياته، و هذا رغم أن الدساتير العربية أقرت المساواة أمام القانون، و أقرت مبدأ التعددية السياسية⁽⁵⁾، إلا أنه عند تحليل الأمر الواقع نرى ما يلي :

1- تصطدم الضمانات و الحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها. فمعظم الدساتير العربية يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين و بعضها يتضمن استدراقات على النصوص و شروطا سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أقرتها.

2- يلاحظ أنها أولت كشرط من متطلبات المشاركة السياسية و الديمقراطية، تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة و الإدلاء بأصواتهم في انتخابات حرة و بطريق الاقتراع السري. و لكن الذي يلاحظ أن أمر تداول السلطة في معظم النظم العربية محتكر بين فئة حاكمة أولا، تلك التي أقرت بنفسها المشاركة السياسية و إعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس أو إقرارها أن السيادة ملك للشعب، و ثانيا عدم إعطاء فرصة جدية للاتجاهات المعارضة لأن آليات السلطة العربية لم تعط الحق للتعددية بعد كي تصل إلى السلطة⁽⁶⁾.

سلبية أخرى جمعها الدكتور عمر هاشم ربيع و لخصها في كون هذه الأنظمة العربية تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها و هي ستة أزمات رئيسية:

- 1- أزمة هوية و هي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، و هي تعني التشرذم الثقافي و العجز عن التكامل في إطار واحد.
- 2- أزمة بناء الأمة و هي ترتبط بالأولى و تتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.
- 3- أزمة الشرعية و هي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم ومن ثم عد خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم و توقعاتهم، فهي نوع من "ال فراغ التبريري" في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين، و من أمثلتها و مظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها و بقائها في الحكم، عوضا عن الشرعية القانونية أو الدستورية.
- 4- أزمة مشاركة: و هي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية و تتعلق بعدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.
- 5- أزمة تكامل: و هي تتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتصارات المنطقية و الجهوية و الطائفية و القومية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.
- 6- أزمة توزيع: و تتعلق بعدم وجود مساواة و عدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة، حيث تظهر القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تتال الأغلبية الجزء الأصغر في هذا الشأن.⁽⁷⁾
- و يذهب المفكر السياسي علي الدين هلال إلى التأكيد على سلبيات النظم السياسية من خلال تركيزه على وجود عوامل مشتركة للأنظمة العربية أثرت و ما زالت تؤثر عليها وهي الخبرة الاستعمارية و تعني تأثر هذه الدول بعوامل الاستعمار الذي خضعت إليه مهما كان شكله، يضاف إلى ذلك التبعية التي ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية، و محدودية الموارد، و هنا ليس المقصود انعدام الموارد و إنما محدودية القدرة على توظيفها. يضاف إلى هذا المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية و أزمتها⁽⁸⁾.
- و يذهب الدكتور السيد ياسين أبعد من هذا في عرضه و تحليله للنظم السياسية العربية إذ يرى أن هناك ثلاثة نماذج للنظم العربية في صورتها الراهنة:
- الأول نموذج الاستبداد السياسي الواضح أيا كانت مصادر شرعيته سواء كانت التقاليد أو الشخصية الملهمة أو الانقلاب الثوري.
- الثاني نموذج التعددية السياسية المقيدة و فيه تظهر التعددية و لكنها مقيدة بقوانين

كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

- الثالث نموذج الحكم الذي ينهض على أساس الشورى الإسلامية حتى ولو كانت هذه الشورى في الإطار النظري فقط⁽⁹⁾.

و يذهب في نقده للنظم السياسية العربية إلى حد التأكيد بأنها تتراوح بين المشيخات والإمارات، و الممالك المقيدة و المطلقة و نظم الحزب الواحد و النظم التي تتخذ بعضها من قواعد الليبرالية في صورتها الغربية نمودجا لها و لو بشكل صوري.

ثانيا : الخصائص الإيجابية :

إن الحديث عن النظم السياسية لا يجب أن يتجه فقط في إطار تقييم الشق السلبي، فهناك خصائص كثيرة تمتاز بها النظم تجعلها تساير فعلا التغيرات العالمية على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

ومن بين أهم هذه المميزات أن هناك توجهها لدى أغلبية هذه النظم نحو الديمقراطية، و يذهب المفكر المعروف برهان غليون إلى تفصيل هذا الأمر بتأكيديه ولكن بتحديدته على مستويات، فحسبه المجتمعات العربية جميعا على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية. فمنها من تبنى عمليا و مثالها الجزائر، و منها من تحاول أن تطبق التعددية مع بعض التضييق على الحريات العامة، كما في تونس و الأردن و مصر و المغرب و اليمن، و منها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مشبعة حتى لا تتحول إلى وسيلة، فنقل السلطة إلى فرقاء آخرين، مثل الكويت و ربما دول الخليج الأخرى و السودان و الصومال⁽¹⁰⁾.

انطلاقا من هذا فإن برهان غليون يجزم أن المجتمعات و الدول العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن، أي على المشاركة و حقوق الإنسان أكثر من غيرها من الدول النامية، و أن المسيرة التعددية ليست غائبة و لا مهددة و إنما هي بطيئة و متأخرة بالمقارنة مع بعض الدول الآسيوية و الأمريكية اللاتينية و الأوروبية.

من الخصائص الإيجابية للنظم السياسية العربية أيضا التنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مصدر ثراء و مرجعية فكرية لهذه الأنظمة فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية فقد بين أسس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقا لظروف الزمان و المكان. و ذلك انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة.

و هناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون و الفلاسفة في المجتمعات الغربية، و بخاصة تلك التي ترتبط بالتيار الفكري الذي برز مع عصر النهضة و ركز على الفرد و قدراته العقلية التي واجه بها الطبيعة وسخرها لخدمة أهدافه.⁽¹¹⁾ و ثالثا الفكر الاشتراكي الذي تلاشى في العشرية الأخيرة بشكل كبير.

و يتجه المفكر الفرنسي كلود فاتان إلى تأكيد مميزات النظم العربية و هذا من خلال تأكيده أن هناك محاولات كثيرة في هذه النظم تحاول إقامة الحجة على وجود ممارسات اجتماعية سياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرتها في أوروبا و أمريكا الشمالية، و لها نماذجها الفاعلة بما يسوغ المقارنة الديمقراطية بالمقاييس العالمية و لقد أثبتت كل من الجزائر و مصر أن الليبرالية ليس لها فقط جانبها الاقتصادي الذي يقوم على السماح لأصحاب المشروعات الخاصة بالقيام بمزيد من المبادرات و لكن لها كذلك جانبها السياسي الذي يقوم على إتاحة قدر أكبر من حرية التعبير إن لم تكن المشاركة العملية في الحياة السياسية من خلال التعددية القانونية مثل ما هو في مصر و الواقعية مثل ما هو في الجزائر، و تقوم التجربة المغربية بدورها شاهدا على إمكانية اقتران النظام الملكي بالممارسات البرلمانية و المشاركة السياسية، بل أن ليبيا التي توجه الانتقادات الشديدة حسب فاتان دائما تقدم نموذجا هاما و يكاد لا يتكرر للجان الشعبية التي تعبر عن القناعة بالديمقراطية المباشرة.⁽¹²⁾

أخيرا نقول: إنه مع كثرة سلبيات النظم السياسية العربية و تجذر فكر الهيمنة والتسلط، الأمر الذي جعل المفكر خلدون النقيب يطلق على فترة 1950-1990 تسمية عصر هيمنة العسكر و الدولة التسلطية، رغم هذه السلبيات العميقة في الأنظمة السياسية العربية، إلا أن الهزات الكثيرة التي عرفها العالم منذ عشرية التسعينات جعلت هذه الأنظمة تسعى إلى التغيير، و تحاول التأقلم مع المستجدات التي فرضها فكر العولمة بأبعاده المختلفة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فالديمقراطية بكل ما تعنيه من معاني نبيلة كحرية الرأي و الصحافة و التعددية و المشاركة السياسية و حقوق الإنسان ليست مستحيلة التطبيق في الواقع العربي الراهن، فليس من الصعب إشراك الأطراف السياسية المعارضة في السلطة، و لا يفرض هذا على الفئات الحاكمة تنازلات كبيرة يستحيل القيام بها. و ليس من الصعب أيضا فتح المجال أمام الصحافة لتقول ما تشاء في

حدود ضوابط أخلاقية.

إن مجتمعاتنا العربية في السنوات الأخيرة لم تعد مغلقة على البرنامج الديمقراطي، أي على المشاركة و حقوق الإنسان و أن المسيرة التعددية ليست أيضا غائبة و لا مهددة، بل أن هناك ما يدعونا إلى القول بأن الحقبة المقبلة من التحول السياسي العربي ستبقى من دون شك حقبة التحول نحو التعددية بسرعة هنا، و ببطء هناك، لكن بالتأكيد لأن هذا التحول هو الوحيد الذي يمكن أن يقدم للدول العربية المسحة اللازمة والوحيدة الممكنة من الشرعية التي تمكنها من التعامل مع متغيرات اليوم من مركز قوة تكون فيه مؤثرة في اتخاذ القرار لا متأثرة به دائما.

الهوامش:

- (1) محمد المجذوب: الديمقراطية في الدساتير الراهنة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1993، ص 81.
- (2) مصطفى عمر التير: "ظاهرة التحديث في المجتمع العربي، محاولة لتطوير نموذج قطري" المستقبل العربي، السنة (1)، العدد 128، أكتوبر 89، ص ص 53-54.
- (3) اسماعيل صبري عبد الله: في التنمية العربية. بيروت: دار الوحدة، 1983، ص 181
- (4) محسن عوض: مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي (حقوق الإنسان العربي مركز دراسات الوحدة العربية) 1999، ص 9.
- (5) يحيى الجمل: "أنظمة الحكم في الوطن العربي" ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 (بيروت: المركز 1987)، ص 360.
- (6) إبراهيم العيسوي: "مؤشرات قطرية للتنمية العربية" بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها منتدى الفكر العربي في عمان، 26-28/03/1989، ص 251.
- (7) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (8) علي الدين هلال. نيفين سعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000، ص 22.
- (9) السيد ياسين: "الشرعية السياسية على الطريقة العربية" الأهرام: 21/03/1994. ص 10
- (10) برهان غليون: الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص 60.
- (11) قارن أحمد بن الداية: الفلسفة السياسية عند العرب، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1971. ص ص 48-71-85.

12-Claude Octobre 1998, P07Vatin: "Les changements politiques dans le monde Arabe" Le monde diplomatique; N° 850.